

منظور كويري للمساعدات  
الإنسانية:

حقوق مجتمع الميم+ واللاجئين  
في حالات الأزمات

KA  
OS  
GL



منظور كويري للمساعدات الإنسانية :  
حقوق مجتمع الميم+ واللاجئين في حالات الأزمات

إعداد :

دفعه غوزل

أوموت غونر

المحررون :

كرم ديكمن

مراد كويلي

الترجمة للعربية:

أمير منجد

الناشر :

جمعية قوس جي إل

فبراير 2025



هذا الكتاب غير مخصص للبيع. يمكن استخدامه بحرية في الفعاليات غير التجارية التي تهدف إلى دعم حقوق الإنسان.

## الاختصارات

AFAD: رئاسة إدارة الكوارث والطوارئ

BM: الأمم المتحدة

BMMYK (UNHCR): المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

CYCKCÖ (SOGIESC): التوجه الجنسي، الهوية الجندرية، الخصائص الجندرية

HEVİ LGBTİ+: جمعية مجتمع الميم+ من أجل الحقوق والمساواة والوجود

Kaos GL: جمعية قوس للدراسات الثقافية والتضامن للمثليين والمثليات

LGBTİ+: مثليات، مثليون، مزدوجو الميول، عابرون/ين، ثنائيو الجنس (يشير رمز "+" إلى التنوع في التوجهات الجنسية والهويات الجندرية خارج هذا التعريف)

STK/STÖ: منظمة/مؤسسة المجتمع المدني (تمت الإشارة إلى الجمعيات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية بهذا الاسم في التقرير)

ŞÖNİM: مركز منع العنف ومراقبته

## الملخص التنفيذي: هل يشمل "الجميع" أفراد مجتمع الميم+ أيضاً؟

بعد الزلازل التي وقعت في 6 فبراير، شهدت الانتهاكات الحقوقية ضد أفراد مجتمع الميم+ واللاجئين المتضررين من الكارثة زيادة ملحوظة. وقد تم توثيق هذه الانتهاكات في تقارير شاملة أعدتها منظمات المجتمع المدني الأخرى، كما ورد في تقرير "تأثير زلازل 6 فبراير على مجتمع الميم+" الذي نشرته قوس جي إل سابقاً، وكذلك في أعمال التوثيق التي أجراها برنامج حقوق اللاجئين التابع لجمعية قوس جي إل بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (BMMYK).

تواجه منظمات المجتمع المدني العاملة في مناطق الزلازل العديد من التحديات فيما يتعلق بالشمولية. غالباً ما تجد المؤسسات التي تنشأ استجابةً لحاجة طارئة صعوبة في تطوير سياسات مؤسسية، وحتى عندما يتم وضع سياسات، فإنها تفشل في تضمين أفراد مجتمع الميم+ واللاجئين بشكل كافٍ في وثائق السياسات الخاصة بها. وعلى الرغم من أن بعض الوثائق تحتوي على مبادئ لمناهضة التمييز، إلى جانب التدريبات الداخلية والممارسات التي تهدف إلى تعزيز هذه المبادئ، فإن هذه الجهود تظل محدودة للغاية داخل منظمات المجتمع المدني. وبالمثل، فإن علاقة هذه المؤسسات بأفراد مجتمع الميم+ واللاجئين لا تزال محدودة، مما يجعل تطوير السياسات والتوجيهات والبرامج التدريبية أمراً ضرورياً.

استناداً إلى النتائج، لوحظ أن معظم منظمات المجتمع المدني التي تدعي عدم التمييز ضد أفراد مجتمع الميم+ لا تمتلك في الواقع خبرة في العمل معهم أو مع اللاجئين. وعندما تبدأ هذه المنظمات بالتعامل مع هذه الفئات، يؤكد من أجريت معهم المقابلات أن الأمر يصبح بمثابة عملية تعلم لهم. وبينما يتم إحالة أفراد مجتمع الميم+ واللاجئين إلى منظمات متخصصة في هذه القضايا، فإن اللاجئين من مجتمع الميم+ غالباً ما يترددون في اللجوء إلى هذه المؤسسات بسبب غياب سياسات واضحة وشاملة تعالج احتياجاتهم.

تقرير حقوق الإنسان للمرأة (KİH):

رابط التقرير - [https://kadinininsanhaklari.org/wp-content/uploads/2024/02/deprem-bolgesi-  
psikososyal-destek-raporu.pdf](https://kadinininsanhaklari.org/wp-content/uploads/2024/02/deprem-bolgesi-psikososyal-destek-raporu.pdf)

تقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women):

رابط التقرير [https://eca.unwomen.org/sites/default/files/2023-07/her\\_aftermath\\_turkce-1.pdf](https://eca.unwomen.org/sites/default/files/2023-07/her_aftermath_turkce-1.pdf)

تقرير مجلس أوروبا:

رابط التقرير [https://rm.coe.int/tur-2023-wa2j-deprem-bolgelerinde-toplumsal-cinsiyet-](https://rm.coe.int/tur-2023-wa2j-deprem-bolgelerinde-toplumsal-cinsiyet-analizi/1680ae1fad)

analizi/1680ae1fad

تقرير شبكة التضامن النسوي (EŞİK):

رابط التقرير

[https://esik.org.tr/s/2547/i/ESIK\\_DepremRaporu\\_TCE\\_BakisAcisindan\\_GelecegeNotlar.pdf](https://esik.org.tr/s/2547/i/ESIK_DepremRaporu_TCE_BakisAcisindan_GelecegeNotlar.pdf)

تقرير ائتلاف النساء (Kadın Koalisyonu):

رابط التقرير [https://kadinkoalisyonu.org/wp-content/uploads/2024/02/6-Subat-Depremi-](https://kadinkoalisyonu.org/wp-content/uploads/2024/02/6-Subat-Depremi-Sonrasinda-Afet-Bolgesinde-Kadinlar_Kadin-Koalisyonu-Raporu.pdf)  
[Sonrasinda-Afet-Bolgesinde-Kadinlar\\_Kadin-Koalisyonu-Raporu.pdf](https://kadinkoalisyonu.org/wp-content/uploads/2024/02/6-Subat-Depremi-Sonrasinda-Afet-Bolgesinde-Kadinlar_Kadin-Koalisyonu-Raporu.pdf)

تقرير قوس جي إل (Kaos GL):

رابط التقرير <https://kaosglidernegi.org/images/library/deprem-raporu-eng.pdf>

أُجبر أفراد مجتمع الميم+ في مناطق الزلزال على إخفاء هوياتهم، مما صعب على منظمات المجتمع المدني الوصول إليهم، في حين تعرّض الذين أفصحوا عن هوياتهم، إضافة إلى اللاجئين، لمخاطر جسيمة من العنف وانعدام الحماية. وقد تفاقم هذا العنف بسبب الدعاية التي تنشرها المنظمات التي تروج لأيديولوجيات معادية لمجتمع الميم+. كما لم تُتخذ تدابير وقائية لتعزيز الحماية في مواجهة خطاب الكراهية ضد اللاجئين، ومحاولات الإعدام الجماعي، وإخراج أفراد مجتمع الميم+ من المخيمات، وحرمانهم من الخدمات الأساسية.

يُظهر الواقع القمعي الذي تعيشه منظمات المجتمع المدني بوضوح من خلال رفض منح تصاريح العمل الميداني للمنظمات التي تعمل مع اللاجئين، والقيود المفروضة على المؤسسات التي تقدم دعماً لمجتمع الميم+. ومع ذلك، كانت منظمات المجتمع المدني هي الجهات الوحيدة التي قدمت المساعدة للاجئين وأفراد مجتمع الميم+. فمن خلال نهج قائم على التضامن والتمكين والمساواة بين الجنسين، ساهمت هذه الجهود في توفير مساحات حيوية تمكن أفراد مجتمع الميم+ واللاجئين من التنفس والعيش بكرامة. لكن للأسف، تواجه هذه المنظمات تحديات مالية كبيرة لمواصلة أنشطتها اليومية، في حين يعاني مجتمع الميم+ والمنظمات الداعمة له من تزايد الفقر بشكل متسارع.

لم تقتصر المساعدات التي قدمتها منظمات مجتمع الميم+ بعد الزلزال على دعم الناجين فقط، بل سعت أيضًا إلى تعزيز قدرات المجتمع المدني ككل. وأثناء محاولتها تلبية احتياجات المتضررين، أدركت منظمات المجتمع المدني أهمية التضامن وتبادل الخبرات فيما بينها. وكما ستقرأون بالتفصيل من خلال روايات المشاركين في هذه الدراسة، فإن هذه المنظمات تطالب بإزالة العقبات التي تواجهها، والعمل جنبًا إلى جنب مع الفئات المعنية من أجلهم، والاجتماع بشكل أكثر تكرارًا داخل القطاع. إن الجهود التي تبذلها منظمات مجتمع الميم+ تساهم بشكل إيجابي في تعزيز الشمولية لكل من اللاجئين وأفراد مجتمع الميم+، كما أنها تدفع المنظمات الرئيسية إلى تطوير سياسات وبرامج أكثر شمولية في هذا المجال.

## جدول المحتويات

الملخص التنفيذي: هل يشمل "الجميع" أفراد مجتمع الميم+ أيضًا؟

### المقدمة

### المنهجية

### تحليل البحث والنتائج

هياكل وسياسات منظمات المجتمع المدني

التدريب، التوعية، تقديم الخدمات والدعم

التعاون والشراكات

البيانات والمتابعة

التحسينات والدعم

التحديات، العقبات والدروس المستفادة

### النتائج والتوصيات

توصيات لمنظمات مجتمع الميم+

توصيات لمديري منظمات المجتمع المدني العاملة في الإغاثة الإنسانية

توصيات للفرق الميدانية في منظمات المجتمع المدني العاملة في الإغاثة الإنسانية

توصيات للمنظمات الدولية

الملحق: أسئلة المقابلات

## المقدمة

يبرز تقرير قوس جي إل لعام 2023 حول انتهاكات حقوق أفراد مجتمع الميم عين+ أن مجتمع الميم عين+ في تركيا يواجه مجموعة من المشاكل بما في ذلك جرائم الكراهية، الرقابة على حرية التعبير، الحظر والقيود على الوصول إلى الحقوق والخدمات، تزايد الضغط الحكومي، الأزمة الاقتصادية المتفاقمة، التشرد والفقر. هذه التحديات تتفاقم بفعل الضغوطات الحكومية المتزايدة والأزمة الاقتصادية العميقة. التحيزات لدى صناعات القرار والمُنفذين تزيد من الحواجز أمام الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى التمييز والانتهاكات في مجالات السكن، والرعاية الصحية، والتوظيف. إن غياب الحماية الدستورية والقانونية الواضحة ضد التمييز والعنف وجرائم الكراهية القائمة على التوجهات الجنسية، وهوية الجنس، والتعبير الجندري، والخصائص الجندرية، وكذلك عدم تطبيق القوانين الحالية بفعالية فيما يتعلق لأفراد مجتمع الميم عين+، يعمق تجارب التهميش والتمييز التي يواجهها أفراد هذا المجتمع.

في 6 فبراير 2023، سجلت الزلازل التي وقعت في مركز كهرمان مرعش كواحدة من أكثر الكوارث تدميراً في تاريخ تركيا. هذا الأزمة متعددة الأبعاد، التي عمقت عدم المساواة الاجتماعية وانتهاكات الحقوق القائمة، أدت إلى تزايد التمييز المتعدد والمتداخل ضد مجتمعات الميم عين+ واللاجئين الذين كانوا يعانون بالفعل من التمييز والفقر. خصوصاً في المناطق المتأثرة بالزلازل، واجه أفراد الميم عين+ واللاجئون التهميش، والعزل الاجتماعي، وصعوبة الوصول إلى المساعدات الإنسانية والدعم الطارئ. الخطاب السياسي والتمييز الذي تغذيه العنصرية، والعداء لللاجئين، وكراهية الميم عين+ كشف عن غياب السياسات الشاملة لإدارة الكوارث التي تأخذ في الاعتبار تنوع التوجهات الجنسية، وهوية الجنس، والتعبير الجندري، والخصائص الجندرية.

اللاجئين، كان يشكل تحديات كبيرة. بعد الزلازل، قامت Kaos GL بتنفيذ أعمال عاجلة لرصد وتوثيق انتهاكات الحقوق التي حدثت أثناء عملية التعافي. هذا التقرير، الذي يعتمد على هذه الأعمال، يستعرض التحديات الفريدة والاحتياجات الخاصة التي واجهتها المنظمات غير الحكومية التي تعمل في هذا السياق. بعض هذه المنظمات تم تأسيسها فوراً بعد الزلازل كمبادرات تطوعية تقدم الدعم الطارئ، ورغم أن مؤسساتها لم تكن أولوية في مرحلة الأزمة الحادة، إلا أن هذه المنظمات أظهرت أهمية وجودها من خلال تلبية الاحتياجات المختلفة أثناء الأزمة وتقييم طلبات الدعم. ومع ذلك، كان العمل القائم على حقوق الإنسان أو تقديم المساعدات الإنسانية في منطقة الكارثة يشكل تحدياً خاصاً، خصوصاً فيما يتعلق بقضايا مجتمع الميم+ واللاجئين، كان ذلك صعباً بشكل استثنائي لكل من مقدمي الخدمات والناجين.

الاستجابة للزلازل أظهرت كيف يمكن للجهود الشاملة، القائمة على المجتمع والتعاونية أن تعالج بشكل فعال التحديات الفريدة التي تواجهها مجتمع الميم+ في حالات الأزمات. هذه المبادرات، من خلال الاستفادة من المعرفة المحلية، المناهج التقاطعية، والشراكات بين المنظمات الشعبية والمنظمات الكبرى، طورت استراتيجيات مبتكرة ورحيمة للمساعدات الإنسانية والدعم طويل الأمد.

- **الدعم الشامل والتنسيق:** تعاونت المنظمات لتوفير المساعدات الأساسية مثل المأوى المؤقت، الغذاء، ومستلزمات النظافة، وغالباً ما استخدمت موارد من مؤسسات متعددة لتقديم هذه المساعدات. "قمنا بتنظيم عمليات الإجلاء، وقدمنا المأوى والمواد الغذائية ومستلزمات النظافة لمدة شهرين من خلال التبرعات العينية التي حصلنا عليها من منظمات أخرى."
- **ممارسات الإغاثة الإنسانية الشاملة:** اعتمدت جهود الإغاثة نهجاً تقاطعياً، متناولاً الاحتياجات الخاصة مثل توفير الهرمونات للمتحولين جنسياً وخلق مساحات آمنة لهم. "في اليوم الثاني بعد الزلازل، أرسلنا الخيام والهرمونات والأدوية للنساء المتحوليات. كما ركز الشركاء على جعل المدن السكنية المخططة آمنة لمجتمع الميم+."
- **التنسيق مع المنظمات المحلية:** عززت الشراكات مع المجموعات المحلية الدعم لمجتمع الميم+ واللاجئين. "بدلاً من تنفيذ البرامج بأنفسنا، أعطينا الأولوية لتعزيز وتمكين المنظمات المحلية من خلال التعاون."
- **نموذج ممارسة جيدة:** برنامج حقوق اللاجئين في قوس جي إل: تواصلت منظمة قوس جي إل بشكل استباقي مع الأفراد وحددت احتياجاتهم، حيث وجهتهم إلى مصادر مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وقدمت أيضاً استشارات قانونية ونفسية اجتماعية. "استخدمنا قاعدة بياناتنا وتقنية كرة الثلج للتواصل مع مجتمع الميم+ المتأثرين في المناطق المتضررة، ووثقنا احتياجاتهم وأبلغنا بها مفوضية اللاجئين."
- **الدعم الواعي بالصددمات:** أدركت المنظمات الصدمات التي مر بها الناجون وقدمت دعماً مستمراً لمساعدتهم على التكيف ومعالجة التحديات المحتملة. "عندما وصل الأشخاص الذين تم إجلاؤهم، لم نتركهم بمفردهم. لقد تعرضوا لصددمات ولم يكونوا معتادين على بيئتهم الجديدة، لذلك كان من الضروري مرافقتهم وتقديم الدعم لهم."

- **الإجراءات التعاونية والاستباقية:** قدمت حركات القاعدة الشعبية، مثل تضامن مجتمع الميم+ للزلازل، أمثلة على استجابات فعالة للآزمات من خلال إدارة الموارد والعمل الجماعي. "اجتمع أفراد مستقلون من مجتمع الميم+ لم يكن لديهم أي خبرة سابقة في هذا المجال، وتمكنوا من إدارة الموارد والعمليات التي قد تواجه حتى المنظمات الراسخة صعوبة في التعامل معها."

يهدف هذا التقرير، من خلال تسليط الضوء على النجاحات وأوجه القصور، إلى كشف العقبات التي واجهها مجتمع الميم+ واللجان في الوصول إلى أنظمة الإغاثة الإنسانية بعد زلازل كهريمان مرعش، وكذلك الأسباب الهيكلية لهذه العقبات. بناءً على عملها متعدد الأبعاد ونهجها التقاطعي، تقدم قوس جي إل تحليلاً قائماً على الحقوق، يبحث في التمييز، والإقصاء، والفقر الذي يواجهه مجتمع الميم+ واللجان، بالإضافة إلى أوجه القصور في عمليات الإغاثة الإنسانية. تهدف النتائج إلى رفع مستوى الوعي بين صناعات القرار الوطنيين والدوليين ومنظمات المجتمع المدني، والمساهمة في تطوير السياسات الداعمة.

## المنهجية

تم إجراء مقابلات مع ممثلي 25 منظمة غير حكومية (STK) بهدف فهم التحديات التي يواجهها مجتمع الميم+ واللجان من مجتمع الميم+ خلال فترة الأزمة التي أعقبت الزلازل، بالإضافة إلى تحديد أوجه القصور في تقديم الخدمات والاحتياجات لهذه الفئات.

تتنوع المنظمات المشاركة في هذه الدراسة من حيث مجالات تركيزها وخبراتها. تعمل بعض المنظمات بشكل خاص على حقوق اللاجئين، بينما تركز أخرى على قضايا اللاجئين بشكل أوسع، لكنها تمتلك خبرة محدودة أو معدومة في التعامل مع الاحتياجات الخاصة للاجئين من مجتمع الميم+. في حين أن بعض المؤسسات لم تطور بعد سياسات أو ممارسات شاملة لدعم اللاجئين من مجتمع الميم+، فإن بعض المنظمات الأخرى، استناداً إلى تجاربها السابقة، تطبق سياسات وبرامج تدعمهم بشكل نشط.

لذلك، ومن أجل عكس تنوع المنظمات التي تمت مقابلتها، وكذلك التفاوت في مستوى الوعي والخبرة فيما يتعلق باللاجئين من مجتمع الميم+، تم استخدام مصطلح "مجتمع الميم+ واللجان" كمصطلح شامل في هذا التقرير.

تم تنفيذ هذه الدراسة بعد فترة طويلة من وقوع الزلازل، خلال الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر 2024. ومع ذلك، فإن استمرار الاحتياجات غير الملباة في المناطق المتضررة يوضح التأثير المستمر للكوارث على كل من الأفراد والمنظمات. لا تزال العديد من الخدمات الأساسية غير كافية، ولا تزال الحاجة إلى التعاون والنهج الشامل قائمة.

إمكانية التواصل السريع مع المنظمات غير الحكومية (STK) وممثليها تعكس الطلب المتزايد على التعاون، إضافة إلى استعداد هذه المنظمات للعمل على قضايا مجتمع الميم+ واللجان، رغم التحديات التي تواجهها.

طلب المشاركون في المقابلات عدم الكشف عن هويتهم من أجل تقديم مساهمات صريحة وصادقة. يعكس هذا الطلب الصعوبات التي تواجه العمل في المجالات المتقاطعة مثل حقوق مجتمع الميم+ وحقوق اللاجئين في المناطق المتضررة من الزلازل، إضافة إلى الحساسيات والمخاطر المستمرة في هذه المجالات.

تم إعداد هذا التقرير بناءً على البيانات التي تم جمعها من خلال المناقشات الجماعية المركزة والمقابلات مع مصادر رئيسية (Key Informant Interviews - KIIs)، التي أجريت مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية العاملة في 13 مدينة تركية، وهي: كهريمان مرعش، هاتاي، غازي عنتاب، أديمان، ملاطيا، كيليس، شانلي أورفا، أضنة، عثمانية، ديار بكر، إلازيغ، مرسين، وأنقرة. وقد تم تقييم البيانات المستخلصة من هذه اللقاءات التي أجريت وجهًا لوجه أو عبر الإنترنت، وتم إعداد التقرير بناءً على ذلك.

أثناء تنفيذ البحث:

- تم تصميم أسئلة المقابلات مع المصادر الرئيسية (KII) والمناقشات الجماعية المركزة لفهم الهيكل المؤسسي والسياسات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية (STK) التي تمت مقابلتها.
- تم تنظيم ثلاث مناقشات جماعية مركزة مع ممثلي STK والناشطين في أنقرة ومرسين وهاتاي.
- أنقرة: قام ناشطو ومنظمات مجتمع الميم+ في أنقرة بإنشاء "Ankara LGBTI+ Deprem Dayanışması" (تضامن مجتمع الميم+ في زلازل أنقرة)، وهو نموذج دعم للمجتمع المتأثر بالزلازل، سواء لأولئك الذين ما زالوا في المناطق المتضررة أو الذين انتقلوا إلى أنقرة. لهذا السبب، تم عقد إحدى المناقشات الجماعية المركزة في أنقرة.

- مرسين: تم اختيار مرسين لقرتها من المناطق المتضررة من الزلزال، ولوجود منظمة مجتمع الميم+ التي قدمت دعماً فعالاً للأفراد المتضررين.
- هاتاي: نظراً لأن هاتاي كانت واحدة من أكثر المدن تضرراً من الزلزال، فقد تم عقد المناقشة الجماعية المركزة الثالثة هناك.

- تم إجراء مقابلات متعمقة مع ممثلي خمس وعشرين منظمة غير حكومية (STK) تعمل في مجالات حقوق مجتمع الميم+، حقوق اللاجئين، حقوق المرأة، والأنشطة الإنسانية.

تحديد التحديات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية العاملة عند تقاطع حقوق مجتمع الميم+ وحقوق اللاجئين أمرًا بالغ الأهمية لضمان استدامة عملها. وتساعد هذه العملية في جعل المساعدات الإنسانية والأنشطة القائمة على الحقوق أكثر شمولاً. يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على هذه القضايا، إبراز المشكلات والاحتياجات الأساسية، ودعم تطوير سياسات وخدمات أكثر شمولاً.

## تحليل البحث والنتائج

### هياكل وسياسات المنظمات غير الحكومية (STK)

خلال المناقشات الجماعية المركزة والمقابلات مع مصادر رئيسية (Key Informant Interviews - KIIs)، تم توجيه أسئلة للمشاركين حول ما إذا كانت المنظمة التي يمثلونها تمتلك سياسة محددة بشأن حقوق مجتمع الميم+ وحقوق اللاجئين والمساواة، بالإضافة إلى المعايير التي يأخذونها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات. كشفت نتائج المقابلات عن النقاط التالية:

- لم تطور المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان أو المساعدات الإنسانية سياسات محددة تتعلق بالعمل مع مجتمع الميم+.
- تمتلك منظمات مجتمع الميم+ خبرة محدودة في العمل مع اللاجئين من مجتمع الميم+. في هذا السياق، تعد جمعية قوس جي إل (Kaos GL) المنظمة غير الحكومية الوحيدة التي تعمل بشكل مباشر مع هؤلاء الأفراد من خلال برنامج حقوق اللاجئين. تعطي المنظمات غير الحكومية الأولوية للتعاون مع منظمات حقوق المرأة لتعزيز منظور المساواة بين الجنسين في عملياتها.
- على الرغم من أن العديد من المنظمات لا تمتلك سياسات واضحة لإدماج مجتمع الميم+، فإن سياساتها العامة المناهضة للتمييز غالباً ما تشملهم. بالنسبة للمنظمات التي لا تعمل بشكل مباشر مع مجتمع الميم+ أو اللاجئين من مجتمع الميم+، فإن إحالة المتقدمين إلى منظمات غير حكومية أخرى تقدم هذا النوع من الدعم تُعد ممارسة شائعة. تُعرف هذه الممارسة عادةً باسم "سياسة الإحالة"، وهي منتشرة على نطاق واسع بين المنظمات غير الحكومية التي تقدم خدمات الدعم الاجتماعي. من خلال آليات الإحالة هذه، تهدف المنظمات إلى ربط أفراد مجتمع الميم+ بالجمعيات المحلية الخاصة بهم، أو في حالة عدم وجود منظمات محلية، ربطهم بأقرب مدينة تتوفر فيها منظمة مجتمع الميم+ تعمل في هذا المجال.

"ذلك، بالطبع هم موجودون في المدينة، وبالطبع لديهم احتياجات. لكنهم يواجهون صعوبات كبيرة في الحفاظ على مرئيتهم وحماية أنفسهم في الوقت الحالي. لأن ما يسمى بالمدينة الحاوية هو في الواقع مساحة تبلغ ثمانية أمتار مربعة تعيش فيها عائلة بأكملها. لا يوجد مكان في هذه المدينة يمكن لشباب من مجتمع الميم+، سواء كان يخفي هويته أو يريد الاحتفاظ بها سرًا، أن يخرج إليه ويتحدث بحرية أو يجد مساحة للراحة ولو لفترة قصيرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأزمة الاقتصادية تزيد من سوء الوضع. تكاليف النقل مرتفعة، وبصرف النظر عن ذلك، فإن وسائل النقل لا تتيح لك الانتقال بسهولة من مكان إلى آخر. هذه الصعوبات تعيق وصول الأفراد إلى الخدمات الأساسية مثل حقوق الطفل، وحقوق المسنين، والخدمات الأساسية الأخرى. عدم القدرة على تقديم هذه الخدمات داخل المدينة الحاوية أو في أي منطقة أخرى من المدينة هو بالفعل وضع مؤلم للغاية."

- على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية لا تمتلك سياسات مؤسسية مباشرة تتعلق بشمولية مجتمع الميم+ و/أو اللاجئين، إلا أن هناك منظمات تشير إلى أنها يمكن أن توفر مساحات آمنة لهذه الفئات استناداً إلى تجاربها السابقة وديناميكياتها الداخلية. تكشف هذه النتيجة أن أنشطة بناء القدرات التي تنظمها منظمات مجتمع الميم+ تؤثر بشكل إيجابي على شمولية منظمات المجتمع المدني. ويلاحظ أن مثل هذه التجارب، رغم غياب السياسات المكتوبة الرسمية، تساهم في خلق بيئات يشعر فيها أفراد مجتمع الميم+ بالأمان والتقدير النسبي.



على سبيل المثال، عبّر أحد المشاركين عن رأيه على النحو التالي:

"نحن أشخاص رافقنا الحركة النسوية وحركة مجتمع الميم+ باستمرار. هذه من بين أهم قيمنا. ولكن إذا سألت: هل لدينا وثيقة سياسة رسمية تتعلق بمجتمع الميم+؟ فالجواب لا. ومع ذلك، نحن منظمة محلية في جميع المناطق يمكن أن يعتبرها أفراد مجتمع الميم+ مكانًا آمنًا ويمكنهم بناء علاقات فيها."

وبالمثل، عبّر مشارك آخر عن رأيه حول الممارسات غير الرسمية في منظمته والتدريبات التي عُقدت سابقًا قائلًا:

"لم ألاحظ وجود سياسة رسمية، ولكن تم تنظيم تدريبات حول هذا الموضوع. كما تم تنظيمها لتعزيز الإلمام بالمصطلحات ذات الصلة. على حد علمي، كانت هذه التدريبات تركز بشكل أساسي على النوعية حول النوع الاجتماعي. لست متأكدًا تمامًا من مدى كفايتها. ومع ذلك، يمكنني القول إن بيئة العمل هنا تجعلني أشعر بالراحة، ولاحظت أنه يتم إيلاء الاهتمام لهذا الأمر. لا أذكر أن السياسات التي تم مشاركتها معنا تضمنت إشارة خاصة إلى مجتمع الميم+."

هذه الاقتباسات، رغم تأكيدها على غياب السياسات الرسمية المؤسسية، تُظهر أن التواصل مع النسويات وحركة مجتمع الميم+ يعزز مستوى معينًا من الشمولية داخل المنظمات غير الحكومية.

- كما أشار المشاركون إلى أن إنشاء آليات يُمكن للمنظمات العاملة ميدانيًا الحصول من خلالها على الإشراف، يساهم بشكل كبير في تعزيز الشمولية. توفر آليات الإشراف توجيهًا لمنظمات المجتمع المدني وموظفيها، لا سيما حول كيفية التعامل مع المستفيدين من مجتمع الميم+ بطريقة حساسة وشاملة. وقد أكد الموظفون الذين لديهم خبرة سابقة في هذا المجال أن تلقي دعم الإشراف من مؤسسات متخصصة أو مهنيين ذوي خبرة يساعدهم على بناء علاقات أفضل مع المستفيدين وتلبية احتياجاتهم بشكل أكثر فاعلية.

أحد المشاركين عبّر عن أهمية الإشراف في عمله على النحو التالي:

"في مناطق الزلزال، على الأقل في الميادين التي عملت فيها بشكل مباشر، لم يكن هذا وضعًا شائعًا بالنسبة لي. لم ألتق بالعديد من المستفيدين من مجتمع الميم+، بل كان ذلك مع عدد قليل فقط. بخلاف ذلك، في سياقات أخرى، إذا واجه شخصًا ما مستفيدًا من مجتمع الميم+ ولم يكن متأكدًا من كيفية التعامل معه، فإنه يحصل بالتأكيد على دعم إشرافي من الأساتذة، وأعتقد أن هذا أمر مهم. في الأساس، الأساتذة هنا هم أطباء نفسيين، ووصولنا على إشراف منهم يمثل إضافة كبيرة لنا."

يعكس هذا المنظور قيمة امتلاك آليات إشراف ميدانية يسهل الوصول إليها بالنسبة للعاملين في هذا المجال. فهذه الآليات لا تساهم فقط في تعزيز فهم الموظفين لقضايا مجتمع الميم+، بل تساعد أيضًا في خلق بيئة أكثر شمولية ودعمًا للمستفيدين.

- حتى لو لم تكن المنظمات غير الحكومية تعمل بشكل مباشر مع أفراد مجتمع الميم+ أو اللاجنين من مجتمع الميم+، فإن امتلاكها لمعلومات كافية حول الخدمات والموارد المتاحة للإحالة يمكن أن يساعدها في التواصل بشكل أكثر فاعلية مع هؤلاء المستفيدين. كشفت الدراسة أن المنظمات غير الحكومية في تركيا تمتلك خبرة محدودة بشكل عام في العمل مع أفراد مجتمع الميم+ المحليين واللاجئين. يخلق هذا النقص في الخبرة تحديات في بناء علاقات فعالة مع المستفيدين وتلبية احتياجاتهم الخاصة. تحتاج المنظمات التي تهدف إلى العمل في هذا المجال إلى دعم في مجالين أساسيين: إقامة تواصل واضح وشامل مع المستفيدين، والإلمام بالموارد أو الخدمات الخارجية التي يمكن إحالة المستفيدين إليها للحصول على دعم إضافي.

تؤكد هذه النتيجة على أهمية توفير فرص التدريب وبناء القدرات للمنظمات غير الحكومية، مما يساعدها على اكتساب المعرفة والثقة في إدارة هذه العلاقات. تساهم هذه الفرص في إطار تقديم خدمات أكثر شمولية وفعالية.

- أحد الموضوعات الأخرى التي شدد عليها المشاركون هو أن محدودية الفرص المتاحة للحياة الاجتماعية بعد الزلزال أثرت بشكل كبير على ظهور اللاجئين وأفراد مجتمع الميم+ في المنطقة. وقد أدت هذه الحالة من "اللامرئية" إلى عرقلة استفادتهم من الفرص التي توفرها المدينة، وكذلك وصولهم إلى خدمات المنظمات غير الحكومية، والتي غالبًا ما يتم التعرف عليها من خلال التفاعلات الاجتماعية. ونتيجة لذلك، حتى لو كانت المنظمات غير الحكومية تمتلك آليات وسياسات تهدف إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات، فإن التحديات الهيكلية والسياقية في منطقة الزلزال تشكل عوائق أمام التنفيذ الفعال لهذه السياسات.

شارك أحد المشاركين رأيه حول هذه التحديات على النحو التالي:

"يمكن للجميع الاستفادة من جميع الخدمات، ولا حاجة لاتخاذ قرارات جديدة بشأن ذلك. يتم إبلاغ جميع الفرق بنفس الطريقة حول هذا الموضوع. نحن نجري بالفعل اجتماعات إشراف منتظمة، حيث نناقش كيفية التواصل مع أفراد مجتمع الميم+، وكيفية التواصل مع اللاجئين، وما هي الاحتياجات الخاصة لكل منهم، وما هي الخدمات التي يمكننا تقديمها. وبالتالي، يبدو على الورق أن لا شيء يشكل عائقًا أمام هذا التدفق. لكنني أعتقد أن التحديات الحقيقية تبدأ عند مواجهتها فعليًا. بمجرد أن يكون لدينا مستفيد من مجتمع الميم+، تبدأ الأسئلة مثل: إلى أي مدى يمكننا تقديم الخدمات؟ إلى أي مدى يمكننا القيام بالدفاع عنه؟ هل سنقوم بذلك أم لا؟ هذه هي الأسئلة التي تظهر هنا."

يسلط هذا الاقتباس الضوء على الفجوة بين امتلاك سياسات أو إجراءات شاملة على الورق وبين التحديات العملية التي تنشأ عند تنفيذها في الميدان. تؤدي القيود السياقية، مثل محدودية الفرص المتاحة للحياة الاجتماعية والعوائق التي تحول دون الظهور، إلى تفاقم هذه التحديات، مما يجعل تقديم الخدمات الفعالة والدفاع عن الحقوق أكثر صعوبة.

- يعد الوصول إلى آليات الدعم التي تقدمها المنظمات غير الحكومية المدعومة من قبل المنظمات الدولية أمرًا بالغ الأهمية للاجئين من مجتمع الميم+ في منطقة الزلزال. ومع ذلك، فقد أكد المشاركون من المنظمات النسوية التي لديها خبرة في العمل مع منظمات مجتمع الميم+ أن قضايا اللاجئين وأفراد مجتمع الميم+ غالبًا ما تصبح غير مرئية في هذا المجال. وأرجعوا هذه "اللامرئية" إلى عاملين رئيسيين: أولاً، الضغوط المجتمعية التي تواجهها المنظمات المحلية المعروفة بعملها في مجال مجتمع الميم+؛ وثانيًا، المخاوف من أن التنازل العلني لقضايا مجتمع الميم+ قد يؤثر سلبًا على وصول المستفيدين الآخرين إلى الخدمات.

قام أحد المشاركين بتفصيل آرائه حول هذه التحديات على النحو التالي:

"كانت كيفية تأثير المجتمعات بالكوارث من منظور النوع الاجتماعي منظورًا مهمًا بالنسبة لنا. لقد وضعنا بالفعل منظورًا سياسيًا حول كيفية تفاقم التمييز والاستغلال والعنف، الذي يتشكل على أساس التمييز القائم على النوع الاجتماعي في المجتمع، أثناء وقوع الكارثة وكيفية تجليه في تلك اللحظات. كان أفراد مجتمع الميم+ فاعلاً أساسياً بالنسبة لنا. كنا ندرك كيف عاشوا الكارثة، وكيف ظلوا غير مرئيين خلال عمليات الاستجابة وإعادة الإعمار بعدها. ومع أن هذا كان موقفًا سياسيًا أساسياً بالنسبة لنا، إلا أننا واجهنا صعوبات كبيرة في إقامة تواصل واسع مع أفراد مجتمع الميم+ أثناء العمل في مناطق التدخل. لقد كان ارتباطنا الأساسي هنا من خلال تضامن لوطيات الزلزال، حيث أدى هذا التواصل في أديمان لاحقاً إلى تأسيس مجتمع كوير أديمان."

تؤكد هذه العبارة أنه على الرغم من الالتزامات المؤسسية بمعالجة قضايا مجتمع الميم+، فإن اجتماع الوصم الاجتماعي مع المخاوف المتعلقة بوصول المستفيدين الآخرين إلى الخدمات غالبًا ما يحد من ظهور وشمولية مجتمع الميم+ في السياقات المحلية. لا تؤدي هذه العوائق إلى تعقيد جهود الدعم المباشر فحسب، بل تخلق أيضًا تحديات أوسع في مجالات الدفاع عن الحقوق ومكافحة التمييز.

## التعليم، التوعية، تقديم الخدمات والدعم

خلال المقابلات، تم سؤال المشاركين عما إذا كانوا قد تلقوا أي تدريب داخل المنظمة التي يمثلونها حول حقوق مجتمع الميم+ أو حقوق اللاجئيين. كما شملت الأسئلة في هذا القسم ما إذا كانت المنظمة تمتلك دليلًا إرشاديًا بشأن الحساسيات التي يجب مراعاتها عند العمل مع أفراد مجتمع الميم+ واللاجئيين.

كشفت ملاحظات المشاركين أن أفراد مجتمع الميم+ واللاجئيين غالبًا ما يتم تجاهلهم خلال فترات الأزمات، وأن المساواة بين الجنسين لا تُعطى الأولوية. ونتيجة لذلك، لم يتم تحديد أي خدمات أو مشاريع خاصة مصممة مع مراعاة المساواة بين الجنسين. وقد أدى ذلك، خاصة أثناء الأزمات مثل الزلازل، إلى عدم تمكن النساء وأفراد مجتمع الميم+ من الوصول إلى الخدمات بشكل متكافئ. وعلى الرغم من أن العديد من المنظمات تهدف إلى أن تكون شاملة، إلا أن نهجها يقتصر في الغالب على إحالة المستفيدين إلى المنظمات المعنية بمجتمع الميم+. كما أوضح أحد المشاركين:

"من حين لآخر، كان هناك أشخاص يتقدمون للحصول على استشارة. ولكن في الغالب، كنا نقوم فقط بالإحالة لأن خبرتنا في هذا المجال كانت غير كافية."

تمت ملاحظة أن منظمات حقوق اللاجئيين المدعومة من قبل المؤسسات الدولية لديها سياسات وخدمات أكثر تنظيمًا، وذلك بفضل الأطر المحددة للتنوع والشمول التي وضعتها الشراكات الدولية. وعلى النقيض من ذلك، غالبًا ما تكافح المنظمات المحلية بسبب محدودية الموارد وغياب الآليات المؤسسية اللازمة لتلبية احتياجات الفئات الهشة.

برزت وسائل التواصل الاجتماعي كأداة حيوية يمكن لأفراد مجتمع الميم+ من خلالها الوصول إلى المعلومات والدعم الأولي بشكل سري. وقد شدد المشاركون على أن زيادة ظهور السياسات الشاملة لمجتمع الميم+ على وسائل التواصل الاجتماعي يعزز بشكل كبير من الثقة وسهولة الوصول إلى الخدمات. ومع ذلك، فإن غياب التواصل الاستباقي حول هذه السياسات يؤدي إلى بقاء العديد من الأشخاص غير مدركين لوجود المؤسسات المناهضة للتمييز التي يمكنهم اللجوء إليها.

وصف أحد المشاركين هذه الديناميكية على النحو التالي:

"غالبًا ما يتجنب أفراد هذه المجموعات (مجتمع الميم+) طلب الاستشارة المباشرة لأنهم يعتقدون أن هذه المؤسسات لا تلبى احتياجاتهم بالكامل أو لا تتناولها بشكل كافٍ."

أخيرًا، تلعب منظمات مجتمع الميم+ في مدن مثل ديار بكر ومرسين وأنقرة دورًا حاسمًا كمؤسسات مرجعية للمنظمات المحلية في المجتمع المدني. تساهم خبراتها في سد الفجوات المعرفية والتطبيقية، مما يبرز أهمية التعاون وجهود بناء القدرات لضمان تقديم خدمات شاملة ومتساوية لجميع الفئات الهشة.

## التعاون والشراكات

في إطار البحث، تم سؤال المنظمات عن الشراكات التي أقاموها على المستوى الدولي فيما يتعلق بحقوق مجتمع الميم+ وحقوق اللاجئين، وتأثير هذه الشراكات، وخططهم المستقبلية في هذا السياق.

استنادًا إلى الإجابات التي جمعناها، يمكن القول إن منظمات المجتمع المدني تواجه تحديات كبيرة في إقامة شراكات وتعاونات فعالة مع منظمات الإغاثة الإنسانية الدولية من أجل تلبية احتياجات مجتمع الميم+ واللاجئين. ورغم وجود بعض الشراكات، إلا أن نقص التنسيق، خاصة على المستويات المحلية والإقليمية، كان ملحوظًا. وقد عبر أحد موظفي منظمة دولية عن هذا الوضع قائلًا:

"تتعاون الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى على مستوى الإدارة، لكن هذا التعاون لا ينعكس كثيرًا على أرض الواقع، سواء على المستوى الإقليمي أو المحلي."

وقد أسفرت الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق من خلال الاجتماعات الإقليمية عن نتائج محدودة في الغالب. وعلى وجه الخصوص، تواجه المنظمات المحلية في المدن التي لا توجد فيها منظمات تركز على قضايا مجتمع الميم+ أو اللاجئين صعوبات في تقديم الدعم الكافي. تلجأ العديد من المنظمات إلى توجيه هؤلاء الأفراد إلى مؤسسات في مدن أخرى، غير أن هذا النهج يخلق تحديات، خاصة عندما لا تتمكن المنظمات المحلية من مشاركة روابطها مع مؤسسات مجتمع الميم+ بشكل علني.

أكد المشاركون على أهمية تعزيز الروابط بين المنظمات المحلية والجهات الفاعلة على المستوى الوطني لمعالجة فجوات الموارد وتحسين التنسيق. وتعتبر الاجتماعات الوطنية المنتظمة ومناقشات مجموعات التركيز فرصًا حاسمة لتبادل المعلومات وبناء الروابط بين المنظمات. كما تُعتبر مشاركة المؤسسات العامة في جلسات تدريبية أوسع تتناول قضايا مجتمع الميم+ بشكل غير مباشر وسيلة قيمة لبدء الحوار.

تلعب المنظمات المحلية، مثل جمعية معما لمجتمع الميم+ في مرسين، دورًا حاسمًا في تلبية الاحتياجات الخاصة بالمجتمعات المهمشة خلال فترات الأزمات، وغالبًا ما تُظهر قدرة استثنائية على التكيف وتأمين الموارد. فعلى سبيل المثال، بعد الزلزال المدمر، اتخذت جمعية معما لمجتمع الميم+ خطوات استباقية من خلال توفير مأوى مؤقت لأفراد مجتمع الميم+ وإعادة توجيه الموارد المخصصة في الأصل لمجموعات أخرى لتلبية احتياجات مجتمع الميم+. وفي هذا السياق، شارك أحد المشاركين تجربته قائلًا:

"نقلنا أفرادًا من مجتمع الميم+ من مدن أخرى في تركيا (كهريمان مرعش، هاتاي، أديامان) إلى مرسين. مكثوا هنا بشكل مؤقت لمدة شهر أو شهرين. طلبنا مجموعات مستلزمات النظافة. في الواقع، كانوا قد أعدوا هذه المجموعات للنساء مُطابقات الجندر ومغابرات الجنس، لكننا قمنا بتوفيرها وجعلناها متاحة لأفراد مجتمع الميم+."

يُظهر هذا المثال إمكانيات المنظمات المحلية في الاستجابة السريعة والفعالة لحالات الطوارئ حتى مع الموارد المحدودة. من خلال الاستفادة من المعرفة المحلية وثقة المجتمع، يمكنهم توجيه المساعدات الإنسانية العامة لضمان الشمولية والمساواة لمجموعات هشة مثل مجتمع المثليين والعاشرين جنسيًا. ومع ذلك، يترافق هذا مع الحاجة إلى مزيد من التنسيق والدعم من الأطراف الوطنية والدولية. يمكن للمنظمات الدولية تعزيز تأثير هذه المبادرات المحلية من خلال توفير التمويل، وتطوير القدرات، والخبرة التقنية. يجب أن تستهدف جهود التعاون إنشاء أطر تعترف بالتحديات الفريدة التي يواجهها مجتمع المثليين في بيئات الأزمات، ودمج هذه الاحتياجات ضمن آليات الاستجابة الأوسع.

## البيانات والرصد

سؤال آخر كان حول ما إذا كانت المنظمات لديها طريقة لتحديد احتياجات الأشخاص المثليين والمتحولين جنسياً والمهاجرين، وما إذا كانت هناك آلية يمكن للمستفيدين من الخدمات استخدامها لتقييم الخدمات المقدمة.

لا تمتلك معظم المنظمات نظاماً رسمياً لجمع شكاوى أو اقتراحات المستفيدين. بدلاً من ذلك، عندما تنشأ المشاكل، يتم التعامل مع كل حالة على حدة. ورغم أن هذا النهج التفاعلي قد يكون كافياً لمعالجة بعض التحديات، فإنه يفتقر إلى الهيكل اللازم لتطوير المنظمة بشكل مستمر أو لتقييم المستفيدين من الخدمات. منظمات مثل "قوس جي إل" و"هيفي"، التي تعمل مباشرة مع اللاجئين المثليين، توفر دعماً موجهاً لتحسين تقديم الخدمات من خلال أعمال الإشراف. ومع ذلك، فإن هذا الإشراف يركز أكثر على توجيه المنظمات ولا يهدف إلى إنشاء آليات لتقديم التغذية الراجعة للمستفيدين. كما أشار أحد المشاركين قائلاً: "نظام الرصد والتقييم لدينا لم يتم إنشاؤه بعد؛ هو في مرحلة الهيكلة." في معظم المنظمات، يكون تحليل البيانات غالباً مرتبطاً بالمشاريع، مما يحد من القدرة على تتبع التقدم أو تقديم الدعم الفردي.

بالإضافة إلى ذلك، لا تقوم أي منظمة غير حكومية حالياً بإجراء تحليل بيانات معمق بشأن تقاطع قضايا الزلازل والمهاجرين والأشخاص المثليين والمتحولين جنسياً. رغم هذه الفجوات، فإن حتى التحليلات الأساسية للوضع تسهم في زيادة الوعي حول الاحتياجات في هذا المجال الحاسم. يشكل برنامج حقوق اللاجئين في "قوس جي إل" مثالاً على جمع البيانات المهيكلة وإعداد التقارير. توفر المنظمة استشارات قانونية ونفسية اجتماعية لأكثر من 300 لاجئ من مجتمع المثليين والمتحولين جنسياً في أكثر من 20 مدينة في تركيا سنوياً عبر البريد الإلكتروني، الهاتف، الاجتماعات عبر الإنترنت، والمقابلات الشخصية. يتم تسجيل بيانات حول محتوى الجلسات الاستشارية وعددها، وسائل الاتصال، المدن التي يعيش فيها الأفراد، والمعلومات الديموغرافية مثل التوجه الجنسي، هوية الجندر، وخصائص الجندر CYCKCÖ وفقاً لإفاداتهم الشخصية. تقوم "قوس جي إل" بإعداد تقارير ميدانية نوعية نصف سنوية وسنوية بناءً على المقابلات والنصائح، ومشاركة النتائج مع أصحاب المصلحة في المجال.

## تحسين ودعوات

لفهم تطور وخطط المستقبل للمؤسسات المشاركة، قمنا بسؤالهم عن خطط التحسين المتعلقة بالخدمات التي يقدمونها واستراتيجياتهم المستقبلية. وقد كشفت الإجابات عن النتائج التالية:

- **تحويل المساحات الآمنة:** خلق بيئات آمنة لكل من اللاجئين أفراد مجتمع الميم+، يعود بالفائدة على جميع المستفيدين. اعترفت المؤسسات التي تم مقابلتها بأهمية هيكلة مساحاتها بحيث تحمي حقوق الإنسان وتعزز المساواة بين الجنسين. إن تحويل المساحات إلى بيئات آمنة لا يلبي فقط الاحتياجات العاجلة للمجموعات المهمشة، بل يساهم أيضاً في بناء الشمولية والثقة بين جميع المجتمعات.
- **تطوير القدرات من خلال التدريب:** استفاد ممثلو المنظمات غير الحكومية بشكل كبير من الدورات التدريبية التي تقدمها منظمات الميم+ التي تركز على التوعية والاختصاص. على سبيل المثال، يقدم برنامج اللاجئين التابع لمنظمة "قوس جي إل" تدريبات متخصصة للمهنيين الذين يعملون مع لاجئي الميم+. تساهم هذه المبادرات في تعزيز المهارات العملية والفهم، وخلق فرص للتعاون بين القطاعات. كما ذكر أحد المشاركين: "هذه الدورات لا تزيد من معرفتنا فحسب، بل تساعدنا أيضاً في بناء علاقات مع منظمات أخرى، مما يساعدنا في تطوير نهج أكثر شمولية واستدامة في عملنا."
- **نقص جهود التوعية العامة:** على الرغم من بعض التقدم داخل المنظمات غير الحكومية، يُلاحظ أن الأنشطة التوعوية التي يمكنها الوصول إلى جماهير أوسع مفقودة بشكل خاص على المستوى المحلي. لا تزال القضايا مثل كراهية الأجانب ومجتمع الميم عين+ فوبيا مستمرة، مما يؤدي إلى حرمان لاجئي الميم+ من الدعم. العديد من المنظمات لا تمتلك الموارد

أو الاستراتيجيات للتفاعل مع المجتمعات المحلية، مما يخلق وضعًا يستمر فيه التمييز والتوترات الاجتماعية. أعرب أحد المشاركين عن هذه الصعوبة قائلاً: "يُنظر إلى اللاجئين وأفراد مجتمع الميم+ على أنهم كيش فداء للمشاكل المجتمعية ويتم استبعادهم. حل هذه المشكلة لا يكون فقط بتحسين الخدمات، ولكن أيضًا من خلال ضمان أن تكون هذه الخدمات متاحة وشاملة، حتى في ظل الضغوط السياسية والاجتماعية." هذا البيان يسلط الضوء على الحواجز المجتمعية والسياسية الأوسع التي تمنع المنظمات غير الحكومية من تلبية احتياجات الفئات المهمشة، ويبرز أهمية تقديم خدمات شاملة في السياقات الصعبة.

- **تحديات المجال الإنساني للمنظمات الميم+:** أبرزت منظمات الميم+ كيف أن الأزمات تزيد من هشاشاتها الحالية. بعد الزلازل، اضطرت العديد من المنظمات للدخول في قطاع المساعدات الإنسانية الذي لا تملك فيه خبرة. أدى نقص هذه الخبرة إلى صعوبات في الوصول إلى الموارد، والتنسيق، وتلبية الاحتياجات العاجلة للمجموعات المتأثرة. ذكر أحد المشاركين: "الزلازل تسببت في تحملنا مسؤوليات لم تكن مستعدين لها. المنظمات الدولية لا تدعم مجالنا مباشرة، مما يجعل من الصعب الاستمرار في عملنا. من دون مساعدات موجهة، نواجه صعوبة في العمل مع موارد محدودة." إن نقص الدعم الدولي يضع هذه المنظمات في وضع أكثر صعوبة، مما يحد من قدرتها على تنفيذ التدخلات طويلة المدى. القيود المالية، نقص الخبرة، وغياب الدعم الخارجي تشكل تحديات كبيرة في استمرارية العمل الفعال.

تظهر الردود أن المنظمات تواجه ضغوطًا مزدوجة يمكن وصفها بأنها الحاجة لتوسيع خدماتها مع مواجهة العقبات الهيكلية. جعل الأماكن آمنة، تطوير القدرات، إشراك المجتمعات المحلية، وتوفير الدعم المستمر هي خطوات حاسمة للتدخلات الفعالة والمستدامة. ومع ذلك، فإن هناك خطرًا من أن التقدم المحقق سيكون غير كافٍ إذا لم يتم التعامل مع التوترات السياسية والاجتماعية الأساسية.

## التحديات، العوائق والدروس المستفادة

بعد زلازل 6 فبراير، طُلب من المشاركين تعريف العوائق التي واجهتها المنظمات التي تقدم الخدمات للأشخاص المثليين والمهاجرين. كان السؤال الآخر يركز على الدروس التي تعلموها من التجارب السابقة. كانت النقاط الرئيسية التي برزت هي: بعد الزلازل، واجهت المنظمات التي تقدم الدعم للأشخاص المثليين والمهاجرين تحديات كبيرة مثل السياسات غير الكافية من حيث الشمولية، العوائق في الوصول إلى الخدمات العامة، القيود على الموارد، والتمييز الهيكلية.

**العوائق التي تحدث أثناء الإحالات إلى المؤسسات الحكومية:** يواجه لاجئو مجتمع الميم عين+ تمييزًا متقاطعًا بشكل متكرر، مما يجعل الوصول إلى الخدمات العامة غير آمن بالنسبة لهم. السياسات التقييدية في مناطق مثل هاتاي تحد من إمكانية وصول لاجئو مجتمع الميم عين+ إلى المساعدات بشكل أكبر. أحد المشاركين أشار إلى الملاحظة التالية: "ببساطة، في الوقت الحالي في هاتاي، تفضل الولاية سياسة إعادة الإعادة إلى البلد الأصلي، لذلك لا تمنح إذنًا للمشاركة في الأعمال الميدانية الخاصة باللاجئين."

**التحديات التشغيلية وقيود الموارد:** تواجه المنظمات تحديات بسبب التمويل المحدود، والصعوبات اللوجستية، والتواصل غير المتمسق مع المؤسسات الحكومية. كما أن عدم مرونة الممولين عند توفير التمويل يزيد من صعوبة هذه التحديات، لأن الأولويات غالبًا ما تُحدد وفقًا لاحتياجات الممولين بدلاً من احتياجات المجتمع المحلي. أحد المشاركين علق على هذه الحالة قائلاً: "تحرك الممولون ببطء في تكيف دعمهم مع الزلازل. عندما تحدث ظروف قاهرة تتعلق بالفترة الحادة، يجب أن يتم توفير مرونة بشكل طبيعي."

**التمييز المتقاطع:** يواجه لاجئو مجتمع الميم عين+ تمييزًا مزدوجًا على شكل كراهية الأجانب وفوبيا المثليين، مما يزيد من هشاشتهم الاقتصادية ويحد من وصولهم إلى الخدمات الأساسية مثل السكن والرعاية الصحية والعمل. في هاتاي، تم الإبلاغ عن خطاب الكراهية والعنف ضد اللاجئين، بما في ذلك المثليين والمثليات. أحد المشاركين عبر عن ذلك قائلاً: "تم عرقلة جهود إرسال المساعدات إلى المناطق ذات الكثافة العالية من اللاجئين عمدًا."

**التحديات المتعلقة بالإسكان والسلامة:** يتم استبعاد العابرين جنسياً وغيرهم من الناجين من مجتمع المثليين من مناطق الإقامة المشتركة ومخيمات الخيام بسبب هوياتهم. أحد المشاركين أشار إلى أن اثنين من المتحولين جنسياً في إسكندرون تم منعهما من الوصول إلى حق الإقامة، مما أجبر المنظمات على البحث عن أماكن إقامة بديلة.

**التمييز أثناء عملية الانتقال:** كانت عملية إعادة توطين افراد مجتمع الميم عين+ مليئة بالعديد من التحديات، مثل صعوبات الحصول على تصاريح السفر والشبكات المحدودة للدعم في المدن الجديدة. أشار المشاركون إلى أنه رغم مرور وقت منذ الزلزال، إلا أن الاحتياجات المستمرة لا تزال موجودة.

**التحديات الاجتماعية والاقتصادية:** زادت الفقر وعدم الاستقرار الاقتصادي، خاصة بسبب ظهور هم العنفي، من سوء الوضع بالنسبة لافراد مجتمع الميم عين+ الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى السكن أو العمل. أحد المشاركين شارك بهذا الشأن قائلاً: "تعرض العديد من الأشخاص، خاصة في المناطق المشتركة، للعنف بسبب ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسية."

تسلط هذه النتائج الضوء على الحاجة الماسة إلى سياسات شاملة، وزيادة التنسيق، وتخصيص الموارد لمعالجة هشاشة المتلبين والمثليات واللاجئين في سياقات الكوارث.

## النتائج والتوصيات

تُظهر النتائج التي تم الحصول عليها خلال الدراسة أن افراد مجتمع الميم عين+ واللاجئين يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان التي تتعمق بشكل خاص في حالات الأزمات مثل الزلازل. لا يزال التهميش وخطاب الكراهية ضد افراد مجتمع الميم+ مستمرًا. وهذا يمنع اللاجئين مجتمع الميم عين+ من الوصول إلى الدعم.

تشير دراستنا إلى أن الدعم الذي تقدمه منظمات المجتمع المدني لافراد مجتمع الميم عين+ واللاجئين محدود من حيث الشمولية. في حين أن الوصول إلى الدعم الحكومي يكاد يكون مستحيلًا.

أثناء إتمام دراستنا، نود أن نلفت الانتباه إلى القضايا التالية:

- **نقص المساحات الآمنة:** بعد الكوارث، واجه أفراد مجتمع الميم عين+ اللاجئون صعوبات كبيرة في الوصول إلى السكن والاحتياجات الأساسية. لم يتمكن اللاجئون مجتمع الميم+ من الوصول إلى المساحات التي يمكنهم فيها الحماية من التمييز والعنف.
- **قدرة المجتمع المدني:** المنظمات غير الحكومية التي لديها خبرة في العمل مع أفراد مجتمع الميم عين+ اللاجئون واجهت صعوبات في تقديم الخدمات، خاصة في حالات الأزمات. يعد التدريب، والوصول إلى الموارد، وتطوير برامج الإشراف دورًا حيويًا في معالجة هذه القضايا.
- **التضامن والتعاون:** أنشأت المنظمات التي تعمل على المستويات المحلية والوطنية والدولية تعاونًا وتنسيقًا أكثر فعالية. خاصة في حالات الأزمات، من الضروري أن يصبح تبادل المعلومات أمرًا منهجيًا. من المهم للغاية أن تطور المنظمات غير الحكومية التي تعمل على المستوى الوطني استراتيجيات لزيادة التعاون المحلي. في سياق الضغط العام الذي يصعب عمل منظمات مجتمع الميم+، فإن إقامة شراكات مع المنظمات المحلية تعزز بشكل كبير قدرة الأشخاص أفراد مجتمع الميم عين+ اللاجئون على الوصول إلى الخدمات الأساسية. علاوة على ذلك، تتمتع المنظمات المحلية بمرونة وقدرة على التكيف لتوسيع مجالات عملها وفقًا لاحتياجات السكان المتأثرين. يمكن أن يؤدي تعزيز هذه التعاونات إلى توفير نهج أكثر شمولية وفعالية لتلبية احتياجات الأشخاص مجتمع الميم عين+ اللاجئون، خاصة في بيئات الأزمات.
- **الوعي بالتقاطع:** يجب أن تنعكس العناصر المتقاطعة للتمييز الذي يتعرض له أفراد مجتمع الميم عين+ اللاجئون، وكذلك التمييز المتزايد الناجم عن الهويات، في سياسات الفاعلين الذين يعملون مع هذه المجموعات.

وفي الختام، من أجل توفير خدمة حساسة لحقوق الإنسان، شاملة وفعالة للأشخاص أفراد مجتمع الميم عين+ اللاجئون في مناطق الكوارث، يجب على خدمات المجتمع المدني أن تظهر قدراتها المؤسسية، وأن تشارك كفاعل في تطوير السياسات، وأن تتحمل مسؤولية بناء شبكات مرنة.

## اقتراحات للمنظمات الميم+:

**تعزيز اتفاقيات التعاون:** قم بتوثيق الشراكات مع المنظمات الإنسانية من خلال مذكرات تفاهم (MOU) وثيقة قانونية تحدد الشروط والأحكام والقواعد التشغيلية المطبقة على العقد الذي سيتم إبرامه بموجب مذكرة التفاهم (تحدد بوضوح الأدوار والمسؤوليات وأهداف التعاون. تشمل البنود طويلة الأجل للتعاون خارج حالات الأزمات الطارئة لتعزيز الذاكرة المؤسسية والقدرة على الصمود.

**تنظيم برامج تدريب مشتركة:** التعاون مع المنظمات الإنسانية لتصميم وتقديم جلسات تطوير القدرات التي تركز على التدخلات الشاملة للطوارئ الخاصة بأفراد الميم+. تأكد من أن هذه التدريبات تتضمن دراسات حالة وأدوات عملية خاصة بالبيئات الأزمات (مثل تصميم ملاحئ آمنة للأفراد من مجتمع الميم+، سيناريوهات التمييز المتقاطع).

**إنشاء شبكة طوارئ موحدة:** إنشاء شبكة تدخل طارئ متعددة القطاعات تشمل منظمات الميم+ والمنظمات الإنسانية بالإضافة إلى ممثلين عن الحكومات المحلية ومقدمي الخدمات العامة، مع خطوط اتصال واضحة وتعريفات المسؤوليات.

**تطوير بروتوكولات الطوارئ الخاصة بالمجتمع الميم+:** التعاون مع الفاعلين في المجال الإنساني لتطوير أدلة شاملة تعالج احتياجات الأفراد الميم عين+ أثناء الأزمات. يشمل ذلك إعداد إرشادات توفر تحويلات آمنة، وتطبيقات مآوى حساسة للجنس، بالإضافة إلى تدابير للتدخل ضد العنف أو التمييز.



## اقتراحات لمديري المنظمات غير الحكومية الإنسانية:

إقامة شراكات استراتيجية: توقيع مذكرات تفاهم (MoU) - وثيقة قانونية تحدد الشروط والأحكام والقواعد التشغيلية المطبقة على العقد الذي سيتم إبرامه بموجب مذكرة التفاهم) مع منظمات الميم+ لضمان تقديم الخدمات الشاملة في أوقات الأزمات. يجب أن تحدد هذه الشراكات المسؤوليات والاستراتيجيات المشتركة لمعالجة التمييز المتقاطع الذي يواجهه أفراد مجتمع الميم عين+ واللاجئون.

دمج قضايا المجتمع الميم عين+ في السياسات الأساسية: تحديث السياسات التنظيمية لتعكس المبادئ الإنسانية الشاملة للمجتمع الميم+. ضمان تدريب جميع الموظفين على هذه المبادئ وفهم أهمية تطبيقها في التدخلات الطارئة.

الدفاع عن تخصيصات التمويل: الحصول على منح تركز على التعاون مع منظمات الميم+، وتخصيص الموارد للمشروعات الإنسانية الشاملة للمجتمع الميم+، خاصة في حالات الطوارئ. الضغط على المانحين لتخفيف معايير التمويل لتلبية احتياجات السكان المتأثرين بالأزمات.

دعم برامج تبادل المعلومات: تقديم الدعم الفني للمنظمات الميم+ في مجالات مثل تعبئة الموارد، إدارة سلاسل الإمداد، وتخطيط الملاجئ. تنظيم برامج إرشاد بين الفاعلين ذوي الخبرة في المجال الإنساني والمنظمات الميم+ لتعزيز قدرات التدخل في الأزمات.

## اقتراحات للموظفين الميدانيين في منظمات المجتمع المدني في مجال المساعدة الإنسانية:

المشاركة في دورات تدريبية حول دمج المجتمع الميم+: المشاركة في برامج التدريب المنتظمة لزيادة الوعي التي تركز على احتياجات الأفراد الميم+ خلال حالات الطوارئ. يجب أن تشمل التدريبات دراسات حالة عملية، تطبيقات التحويل الآمن، وسيناريوهات التمييز المتداخل التي لوحظت أثناء الأزمات. يجب جعل هذه الجلسات إلزامية ودمجها في الوحدات التدريبية العامة للتدخل في حالات الطوارئ.

إنشاء نظام إحالة: تطوير وصيانة نظام إحالة منظم وآمن وسري يربط الأفراد الميم+ مع المنظمات المتخصصة التي تعالج احتياجاتهم الخاصة. يجب أن يتضمن هذا النظام عملية متابعة واضحة لضمان نجاح الإحالات، خاصة في الحالات التي تتضمن العنف أو التمييز.

ضمان المساواة في توزيع الموارد: توزيع المساعدات الإنسانية بشكل عادل دون تمييز بناءً على التوجه الجنسي، الهوية الجندرية، الخصائص الجندرية (CYCKCÖ)، أو أي عوامل تقاطعية أخرى. تضمين تدابير خاصة مثل توفير الوصول إلى العلاج بالهرمونات للأفراد الميم+، الملابس المتوافقة مع الجندر، والمرافق الخاصة في الأماكن المشتركة. توفير الأدوات اللازمة للموظفين الميدانيين لتمكينهم من تحديد ومعالجة احتياجات الأفراد الميم+ الفريدة.

متابعة الحالات وإعداد التقارير: تنفيذ أنظمة آمنة وفعالة لتوثيق حالات التمييز، العنف أو الاحتياجات غير الملباة. إنشاء حلقة تغذية راجعة لمتابعة نتائج الحالات المحالة، وتوفير التدريب للموظفين الميدانيين بشأن جمع البيانات بشكل آمن وأخلاقي.

تحقيق التنسيق على المستوى الميداني: إنشاء قنوات اتصال منتظمة وآليات تنسيق مع منظمات الميم+. تنظيم اجتماعات مشتركة وفرق عمل لتبادل تحديثات الخدمات ومعالجة الاحتياجات التي تظهر بشكل مشترك. يجب أن يمتد هذا التنسيق إلى إنشاء خرائط تدخل محلية تحدد المساحات والخدمات الصديقة لأفراد مجتمع الميم+ في مناطق الكوارث.

## اقتراحات للمنظمات الدولية:

تمويل المبادرات المشتركة: إعطاء الأولوية للمشاريع التي تعزز التعاون بين منظمات الميم+ والمنظمات الإنسانية. تأكد من أن هذه المشاريع تتضمن أهدافاً واضحة لتقديم خدمات شاملة وإنشاء آليات دعم متقاطعة.

دعم برامج بناء القدرات: توفير التمويل والدعم الفني لبرامج بناء القدرات التي يتم تصميمها بشكل مشترك من قبل منظمات الميم+ والمنظمات الإنسانية. ركز في هذه البرامج على المهارات العملية، مثل تصميم الملاجئ الشاملة وزيادة الوعي بالتميز المتقاطع.

دعم مشاريع البحث: تمويل الأبحاث الأكاديمية والميدانية التي تدرس التعاون بين منظمات الميم+ والمنظمات الإنسانية في سياق الأزمات والكوارث. تعزيز الدراسات التي تستكشف أفضل الممارسات وتحدد الفجوات في آليات الدعم.

تقديم منح الإغاثة الطارئة: إنشاء منح إغاثة طارئة مرنة مصممة خصيصاً لدعم الشراكات بين منظمات الميم+ والمنظمات الإنسانية. ضمان إمكانية تفعيل هذه المنح بسرعة خلال فترات الأزمات.

دعم المنصرة الدولية: تعزيز مشاركة ممثلي الميم+ في المنتديات الإنسانية الدولية ومناقشات السياسات. توفير منصات تتيح لمنظمات الميم+ مشاركة تجاربها والتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين.

## مرفق: أسئلة المقابلة

### 1. هيكل المنظمة والسياسات

- هل لدى منظمكم سياسات محددة بشأن حقوق ومساواة أفراد الميم+ واللاجئين؟ إذا كانت موجودة، هل يمكنكم مشاركة تفاصيل هذه السياسات؟
- ما المعايير التي تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بأفراد الميم+ واللاجئين؟

### 2. التدريب والتوعية

- هل يتلقى موظفوكم أي تدريب حول قضايا أفراد مجتمع الميم+ وحقوق اللاجئين؟ إذا كانت الإجابة نعم، فما هو محتوى هذه التدريبات وما مدى تكرارها؟
- هل لديكم دليل أو إرشادات توضح الحساسيات التي يجب أن يراعيها الموظفون أثناء العمل مع أفراد مجتمع الميم+ واللاجئين؟
- ما الأساليب والمواد المستخدمة في برامجكم التدريبية لتعزيز الوعي بقضايا مجتمع الميم+ وحقوق اللاجئين؟

### 3. تقديم الخدمات والدعم

- هل تقدم منظمكم خدمات خاصة لأفراد مجتمع الميم+ واللاجئين؟ إذا كانت الإجابة نعم، ما هي هذه الخدمات؟
- كيف تتعاملون مع أي صعوبات أو حالات تمييز قد يواجهها أفراد الميم+ واللاجئون أثناء طلبهم للمساعدة من منظمكم؟
- ما نوع الجهود التي تبذلونها لتكثيف خدماتكم وفقاً لاحتياجات أفراد الميم+ واللاجئين؟

#### 4. التعاون والشراكات

- هل لديكم شراكات مع منظمات مجتمع مدني أخرى تعمل في مجال حقوق أفراد مجتمع الميم+ وحقوق اللاجئين؟ إذا كانت الإجابة نعم، ما هو نطاق ومحتوى هذه الشراكات؟
- هل لديكم مشاريع أو حملات تهدف إلى زيادة الوعي المجتمعي حول قضايا أفراد مجتمع الميم+ واللاجئين؟ إذا كانت الإجابة نعم، هل يمكنكم مشاركة تفاصيل هذه المشاريع؟
- مع أي منظمات شريكة تتعاونون على المستوى الوطني أو الدولي؟

#### 5. البيانات والمتابعة

- هل تستخدم منظماتكم أي أساليب لجمع البيانات لتحديد ومتابعة احتياجات أفراد مجتمع الميم+ واللاجئين؟ إذا كانت الإجابة نعم، ما هي هذه الأساليب؟
- هل تجمعون ملاحظات أو تقييمات من أفراد مجتمع الميم+ واللاجئين حول الخدمات التي تقدمونها؟ إذا كانت الإجابة نعم، كيف يتم تحليل هذه الملاحظات وما الإجراءات التي تُتخذ بناءً عليها؟

#### 6. التحسين والتطوير

- هل لديكم أي خطة أو استراتيجية لتحسين الخدمات التي تقدمونها لأفراد مجتمع الميم+ واللاجئين؟ إذا كانت الإجابة نعم، هل يمكنكم مشاركة تفاصيل هذه الخطط؟
- ما الخطوات التي تخططون لاتخاذها في المستقبل لتعزيز التوعية والتدريب في هذا المجال؟
- هل تخططون لمبادرات جديدة تلبي احتياجات أفراد مجتمع الميم+ واللاجئين ضمن مشاريعكم المستقبلية؟

#### 7. التحديات والعوائق

- ما أكبر التحديات التي تواجهونها أثناء تقديم الخدمات لأفراد مجتمع الميم+ واللاجئين؟
- ما الاستراتيجيات التي طورتموها أو تخططون لتطويرها لمواجهة هذه التحديات؟
- كيف تقيمون التحديات التي تواجهها المنظمات الداعمة لحقوق مجتمع الميم+ واللاجئين؟

#### 8. الدروس المستفادة والتحسينات

- ما الدروس المهمة التي تعلمتموها من تجاربكم السابقة؟
- ما النتائج التي استخلصتموها من تجاربكم السابقة لتحسين خدماتكم وسياساتكم؟
- ما الذي تخططون للقيام به في المستقبل لتقديم خدمات أفضل؟

#### 9. التعاونات والدعم الدولي

- ما نوع الشراكات التي تقيمونها على المستوى الدولي لدعم أفراد مجتمع الميم+ واللاجئين؟
- كيف تقيمون تأثير هذه الشراكات على منظماتكم وخدماتكم؟
- ما المشاريع التي تخططون لها مستقبلاً ضمن نطاق الدعم والتعاون الدولي؟

## 10. دعم أفراد مجتمع الميم+ في سياق الزلازل

- هل تقدمون دعماً خاصاً لأفراد مجتمع الميم+ واللاجئين في سياق الزلازل؟ إذا كانت الإجابة نعم، فما هو نطاق هذا الدعم؟
- ما نوع الاستعدادات التي تقومون بها لتلبية احتياجات أفراد مجتمع الميم+ واللاجئين في حالات الأزمات مثل الزلازل؟
- ما التحديات التي يواجهها أفراد مجتمع الميم+ واللاجئون بعد الزلازل، وما الاستراتيجيات التي طورتموها لمواجهة هذه التحديات؟